



COMCEC

# إيجاز مكتب تنسيق الكومسيك

عن

التجارة

أبريل 2018

مكتب تنسيق الكومسيك

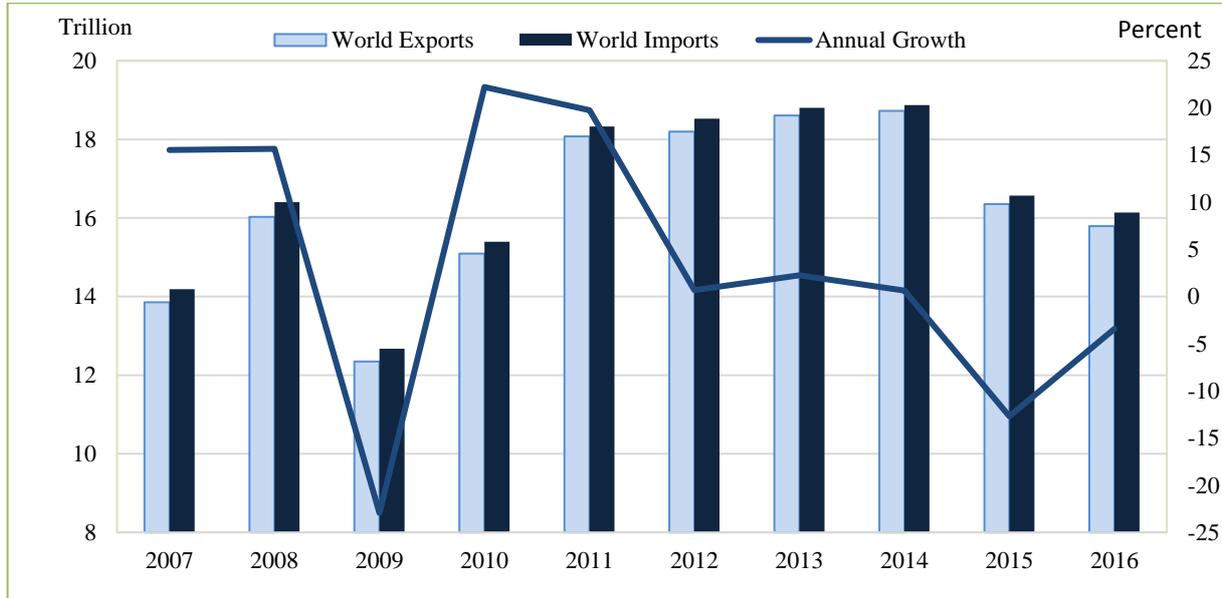
## نبذة عن التعاون في مجال التجارة

### 1. مقدمة

تمثل التجارة الدولية حافزًا مهمًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتشير الدلائل إلى أن تحسين التجارة الدولية في الدول يسهم في رفع مستوى المعيشة وزيادة الاستثمارات وتوفير فرص العمل. وتعتقد دول كثيرة أن التجارة الدولية تعتبر أداة مهمة لتعزيز اندماجها مع الدول الأخرى ما جعلها تتخذ خطوات مهمة نحو زيادة التبادل التجاري وتحسين البيئة التجارية من خلال مبادرات متعددة الأطراف أو إقليمية أو ثنائية.

سجلت تجارة البضائع الدولية (بالقيمة الدولارية) نموًا سنويًا بمعدل 12.2 بالمائة خلال الفترة بين 2000 و2008. وعلى الرغم من انتعاش التجارة العالمية بسرعة في أعقاب الأزمة العالمية، إلا أنها ظلت ضعيفة منذ عام 2012. علاوة على ذلك، انخفضت التجارة العالمية بنسبة 3 بالمائة في عام 2016 بعد انخفاضها الحاد بنسبة 12.6 بالمائة خلال عام 2015. ومع ذلك، شهد حجم التجارة العالمية زيادة بنسبة 10.2 بالمائة في عام 2017.

الشكل 1: الصادرات والواردات العالمية (2017)

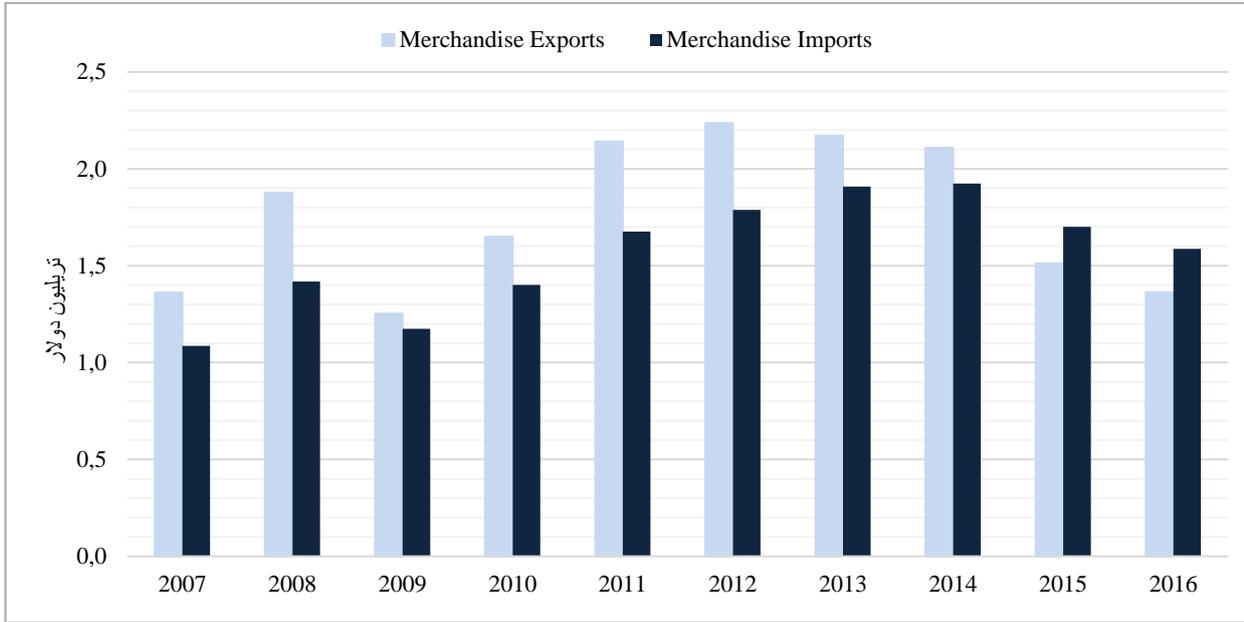


المصدر: صندوق النقد الدولي، اتجاهات إحصائيات التجارة

### التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

كما هو مبين في الشكل 2، ازداد إجمالي صادرات منظمة التعاون الإسلامي زيادة طفيفة بنسبة 16.3 بالمائة من 1.4 تريليون دولار أمريكي في عام 2016 إلى 1.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2017. ومن ناحية أخرى، سجل إجمالي واردات منظمة التعاون الإسلامي، الذي استمر في الازدياد خلال الفترة بين عامي 2012-2014 وانخفض في المدة بين عامي 2015-2016، نمواً بنسبة 9 بالمائة ليصل إلى 1.7 تريليون دولار أمريكي في عام 2017.

الشكل 2: إجمالي الصادرات والواردات في منظمة التعاون الإسلامي (2017)



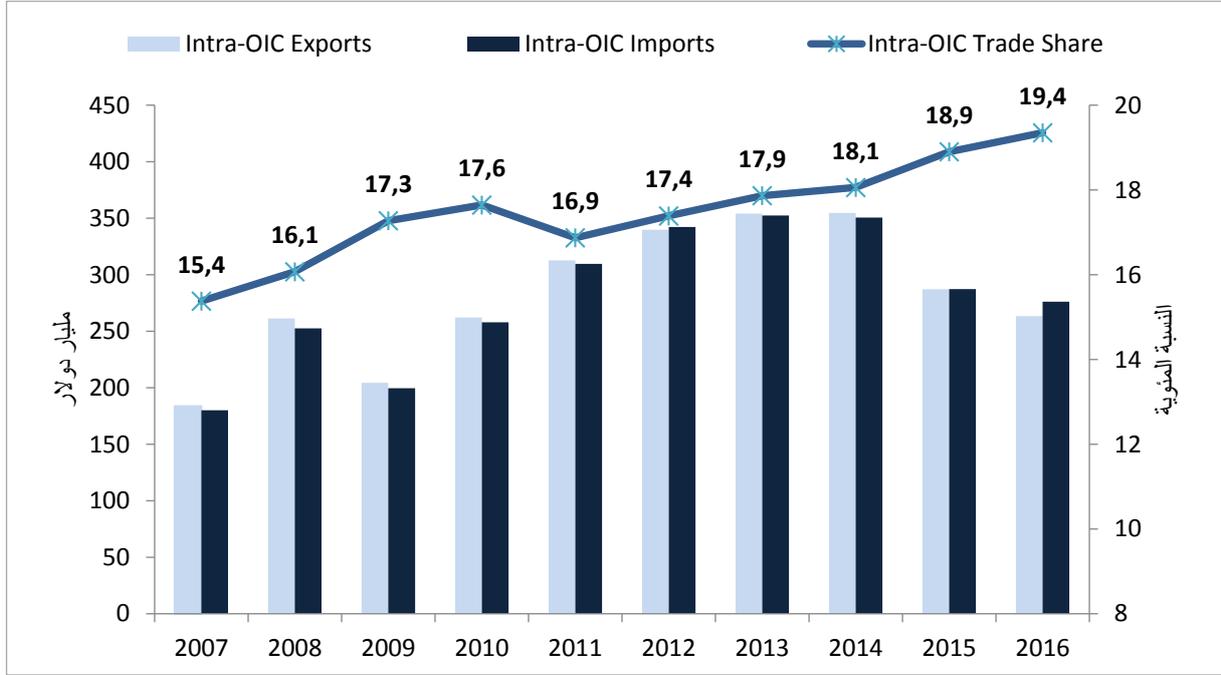
المصدر: صندوق النقد الدولي، توجهات إحصائيات التجارة

### تطورات حركة التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي

على الرغم من إمكاناتها الكبيرة، لم تصل التجارة البينية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى المستوى المطلوب، ويُعزى السبب في ذلك إلى بعض المشكلات الهيكلية. وتعد سياسات التجارة الحمائية، والرسوم الجمركية العالية، والحواجز غير الجمركية، وضعف اللوجستيات والبنية الأساسية المرتبطة بالتجارة، والتمويل التجاري غير المستغل بشكل كافٍ، وآليات التأمين من المشكلات الرئيسية التي تواجهها المنطقة. إضافة إلى ذلك، لا تمتلك عدد من الدول الأعضاء الموارد المالية الكافية أو أنظمة الدفع والخدمات المصرفية المناسبة. وكما يبين الشكل 3، فعلى الرغم من تلك التحديات، ارتفعت حصة التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى 189.49 في المائة خلال عام 2017 بالمقارنة بحوالي 18.92 بالمائة خلال عام 2016.

وفي 2017، شكلت الصادرات البينية في منظمة التعاون الإسلامي 18.1 بالمائة من إجمالي صادرات المنظمة بينما بلغت الواردات فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 19.8 بالمائة من إجمالي واردات المنظمة. ويوضح الشكل 3 أدناه توجهات حركة التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي منذ عام 2007.

الشكل 3: تطورات حركة التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي في الفترة 2007-2016 (مليار دولار أمريكي)



المصدر: صندوق النقد الدولي، توجهات إحصاءات التجارة

## 2. التوجهات العالمية في تسهيل التجارة

منذ سنة 2013، شهدت ساحة تعزيز التجارة العالمية تطورات مهمة. وقد وصلت المفاوضات التجارية إلى مرحلة مهمة عام 2013 بالاتفاق على "حزمة بالي"، التي اشتملت على مجموعة متنقاة من القضايا التي تناولتها مفاوضات جولة الدوحة الأكبر. وقد اتفق الوزراء على هذه الحزمة في ختام المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في بالي في ديسمبر 2013. وتتألف الحزمة من 10 قرارات/إعلانات وزارية تغطي تيسير التجارة والزراعة والتنمية. وتمثل اتفاقية تيسير التجارة أحد أهم العناصر في حزمة بالي.

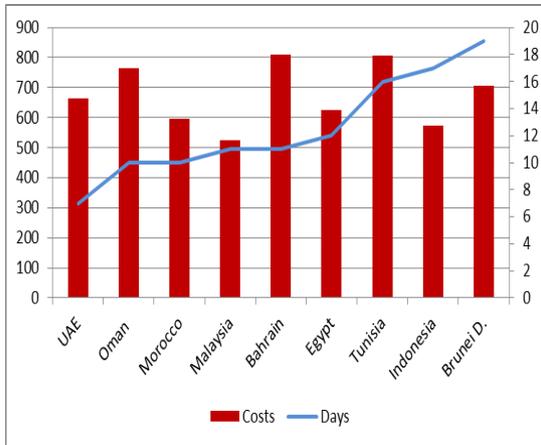
تحدد اتفاقية تيسير التجارة بوجه خاص التدابير المعنية بإزالة الحواجز أمام التجارة الدولية، وذلك من خلال تبسيط وتسهيل الإجراءات الجمركية. وطبقاً لمنظمة التجارة العالمية، قد تسهم الاتفاقية في زيادة صادرات السلع العالمية بقيمة تريليون دولار سنوياً. وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ من مارس 2018، بعد مصادقة أعضاء منظمة التجارة العالمية بالكامل والبالغ عددهم 134 عضواً.

### 3. تيسير التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

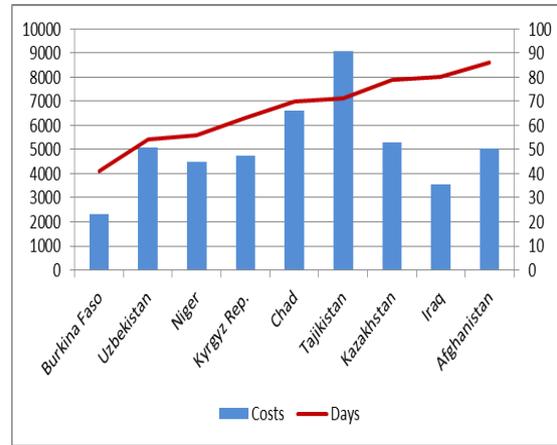
إدراكاً بأهمية خفض التكاليف التجارية، تبرز أهمية تيسير التجارة فيما بين الدول الأعضاء. ويمكن تحديد بعض التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول الأعضاء في التجارة على النحو التالي: الخدمات اللوجستية المحدودة، والافتقار إلى البنية الأساسية المناسبة، وعدم كفاية الأطر القانونية، والعمليات الجمركية الروتينية، والافتقار إلى آليات تنسيق فعالة بين الجهات الحكومية المعنية والقطاع الخاص. وتوفر هذه التحديات، بعد التغلب عليها بنجاح، فرصاً واعدة لزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.

ويتباين أداء الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من حيث العمليات التجارية. وقد طورت بعض المؤسسات الدولية عدة مؤشرات أو تقارير للوقوف على المشكلات التي تعرقل حركة التجارة الدولية في بعض البلدان. ويمثل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي أحد هذه التقارير؛ حيث يحسب متوسط الوقت والتكلفة اللازمين لممارسة الأعمال التجارية في الدول. ومن حيث التجارة عبر الحدود، يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الوقت والتكلفة المتكبدة في إدارة النقل الداخلي والمناولة، فضلاً عن مناولة البضائع في الموانئ والمحطات، والتخليص الجمركي، والرقابة الفنية على الواردات في أكثر من 150 دولة. وتشير الأرقام التالية إلى متوسط عدد الأيام ومتوسط التكلفة التي تتحملها الدول الأعضاء ذات التصنيف الأعلى والأقل.

الشكل 5: مدة وتكلفة الصادرات في الدول الأعضاء ذات التصنيف الأعلى



الشكل 4: مدة وتكلفة الصادرات في الدول الأعضاء ذات التصنيف الأقل



المصدر: البنك الدولي

ومع ذلك، يمكن لاتفاقية تيسير التجارة أن تكون أداء مهمة تستعين بها الدول الأعضاء لتحسين الأرقام الحالية. واعتباراً من أبريل 2018، صادقت 29 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على هذه الاتفاقية.

#### 4. تيسير التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

نظرًا لأهمية هذا الأمر بالنسبة للدول الأعضاء، ناقشت مجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتجارة في اجتماعاتها الأخيرة مختلف جوانب اتفاقية تيسير التجارة. وفي هذا الصدد، ركزت مجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتجارة في اجتماعها السابع والثامن، في عام 2016، على الجوانب المختلفة لاتفاقية تيسير التجارة مثل تعزيز الامتثال للمعايير الدولية، وتحسين سبل التعاون فيما بين الوكالات الحدودية.

وعلاوة على ذلك، ناقشت مجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتجارة في اجتماعها التاسع الوضع الحالي للدول الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ نظام الشباك الواحد لتخليص المعاملات الذي يعد أداة مهمة لتيسير حركة التجارة الدولية فيما بين الدول الأعضاء.

وفي هذا العام، تواصل مجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتجارة التطرق إلى مختلف جوانب تسهيل التجارة. وفي هذا الصدد، عُقد الاجتماع الحادي عشر لمجموعة العمل المعنية بالتجارة في أنقرة خلال الفترة من 7-8 مارس 2018، وكان موضوعه "تسهيل التجارة: تحسين أنظمة إدارة المخاطر الجمركية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي". وكان هذا الاجتماع أيضًا بمثابة اجتماع تحضيرى للجلسة الوزارية لتبادل وجهات النظر خلال اجتماع الكومسيك الرابع والثلاثين المقرر عقده في نوفمبر 2018.

تشكل الإدارات الجمركية جوهر عملية سلسلة التوريد كما أنها تؤدي دورا بالغ الأهمية في تعزيز كفاءتها وفعاليتها. ومع ذلك، يمثل تحقيق التوازن الأمثل بين الرقابة والتسهيل تحديا رئيسيا بالنسبة للإدارات الجمركية. وفي هذا الشأن، تعد أنظمة إدارة المخاطر الجمركية واحدة من أدوات السياسة الرئيسية للتعامل مع هذا التحدي الكبير. كما أكد تقرير البحث، الذي تم إعداده خصيصا لهذا الاجتماع، أن قدرات إدارة المخاطر في أنظمة إدارة المخاطر الجمركية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي أقل من المستوى المنشود. وبناءً على ذلك، يتم وضع الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي في مراحل مختلفة على الجدول الزمني للتقدم المحرز في تطبيق أنظمة إدارة المخاطر الجمركية حيث أشار إلى أن 17 دولة أو (29.8%) قامت بتنفيذ نظام إدارة المخاطر الجمركية بالكامل، 4 دول أو (7%) وصلت إلى مرحلة متقدمة، 25 دولة أو (43.9%) وصلت إلى مرحلة متوسطة في الأداء، ودولتان أو (3.5%) في مرحلة المستوى الأساسي، و 9 دول أو (15.8%) من الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي ليس لديها نظام لإدارة المخاطر الجمركية.<sup>1</sup>

فيما يلي التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ نظم إدارة المخاطر الجمركية في الدول الأعضاء:

- ← التنسيق المحدود بين أصحاب الشأن المعنيين فيما يتعلق بإدارة المخاطر الجمركية؛
- ← الحاجة إلى استراتيجية سليمة لإدارة المخاطر لتحسين أداء نظام إدارة المخاطر الجمركية وجهود التحديث.
- ← عدم كفاية البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات اللازمة لإدارة المخاطر الجمركية؛
- ← الاستخدام غير كافٍ للضوابط القائمة على التدقيق وتقنيات تقييم المخاطر؛
- ← عدم وجود نظام متكامل لإدارة المخاطر الجمركية؛

<sup>1</sup> مكتب تنسيق الكومسيك، تيسير التجارة: تحسين نظم إدارة المخاطر الجمركية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 2018

وفي هذا الصدد، توصلت مجموعة العمل المعنية بالتجارة إلى التوصيات بالسياسات التالية لتحسين إدارة المخاطر الجمركية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

- تطوير/تحديث أنظمة إدارة المخاطر الجمركية المستخدمة من قبل السلطات الجمركية لتحديد المجالات التي تنطوي على مخاطر عالية مع تسهيل التجارة المشروعة؛
- إنشاء لجنة إدارة المخاطر ووضع استراتيجية فعالة وكفوءة لإدارة المخاطر بغية تحسين أداء نظم إدارة المخاطر الجمركية وجهود التحديث؛
- تبادل المعلومات في الوقت الفعلي مع الوكالات الوطنية والدولية؛
- توفير دعم كاف من تكنولوجيا المعلومات لتقديم معلومات ما قبل الوصول وما قبل المغادرة إلكترونيا لتقييم المخاطر؛
- استخدام تقنيات وأدوات متقدمة لتقييم المخاطر؛ مثل استخدام النماذج الإحصائية المناسبة وما إلى ذلك؛
- الاستفادة من نظام إدارة المخاطر الجمركية المتكامل بما في ذلك مستودع البيانات، وذكاء الأعمال، واستخراج البيانات؛
- تعزيز الضوابط القائمة على تدقيق الجمارك؛ بما في ذلك ما بعد التخليص الجمركي؛
- تطوير نظام متكامل لإدارة المخاطر الجمركية
- تشجيع برنامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين لتسهيل حركة البضائع عبر الحدود التي يتعامل معها المشغلون ذوو المخاطر المنخفضة؛
- تنفيذ ضوابط مشتركة أو منسقة في المراكز الحدودية عند الاقتضاء، وذلك بالتشاور مع الإدارات الجمركية الأخرى لتسهيل التجارة (مثل المحطة الواحدة)؛

علاوة على ذلك، نظرت مجموعة العمل المعنية بالتجارة أيضاً في الجوانب الأخرى بتسهيل التجارة وناقشت التحديات المحتملة التي تواجهها الدول الأعضاء في هذا الشأن، وهي كما يلي، ضمن أمور أخرى:

- إجراءات تجارة وتوثيق معقدة؛
- تحديات تتعلق بمواءمة إجراءات التوثيق والتجارة؛
- عدم وجود إطار استراتيجي يمكن من تنسيق الجهود بين أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص من أجل إصلاح تسهيل التجارة الوطنية؛
- الحاجة إلى تنسيق وطني أفضل؛
- بنية أساسية محدودة؛
- الحاجة إلى مواءمة معايير المنتجات للمعايير الدولية؛
- محدودية التعاون بين الوكالات المنخرطة في التجارة العابرة في الدول؛
- الحاجة إلى توفر آلية لتبادل المعلومات تسمح بالتبادل الإلكتروني للبيانات بين الإدارات الجمركية لمنظمة التعاون الإسلامي وفيما بينها

وفي هذا الصدد، توصلت مجموعة العمل المعنية بالتجارة في اجتماعها الحادي عشر إلى مجموعة من التوصيات بالسياسات. ما يلي بعض منها:

- تبسيط القوانين واللوائح والإجراءات الجمركية بما يتوافق مع المعايير الدولية لتسهيل التجارة؛
- تطوير إطار للتخطيط الاستراتيجي وإعداد خطة استراتيجية وطنية بهدف ضمان التنسيق والتعاون بين أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص؛
- إنشاء هيئات وطنية لتسهيل التجارة جيدة الأداء لتعزيز التنسيق فيما بين أصحاب المصالح المعنيين من خلال أنظمة الاتصالات الفعالة؛
- تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحسين البنية الأساسية للجمارك وكذلك تعزيز تحديث الجمارك؛
- تعزيز مواءمة المعايير وتوحيد إجراءات تقييم المطابقة مع المعايير الدولية؛
- تعزيز التعاون بين الوكالات بالدول المشاركة في التجارة العابرة؛
- تعزيز تبادل المعلومات بين الوكالات الحدودية للدول الأعضاء بهدف تسهيل التجارة.

## 5. مشروع الكومسيك الرائد بشأن التجارة: نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

منذ تأسيس الكومسيك، ظلت التجارة واحدة من أهم أوجه التعاون في المنظمة. ولتعزيز التجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أطلقت الكومسيك من البرامج والمشاريع بغية تحقيق هذا الهدف. ويمثل نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي واحدًا من أهم مشروعات الكومسيك التي تهدف إلى تعزيز التجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي. ولتفعيل نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ينبغي أن تستوفي 10 من الدول الأعضاء شرطين في الوقت ذاته، وهما المصادقة على الاتفاقيات الثلاثة لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتقديم قائمة الامتيازات إلى أمانة سر لجنة المفاوضات التجارية. وابتداءً من ديسمبر 2014، استوفى العدد المطلوب من الدول المتطلبات اللازمة لتطبيق النظام. مرفق قائمة بالدول الأعضاء التي وقعت/صادقت على نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الملحق 1.

ومع ذلك، لبدء العمل بنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، هنالك بعض الخطوات العملية التي ينبغي اتخاذها من قبل الدول الأعضاء المشاركة. والخطوة الأهم في هذا السياق هي تحديث قوائم الامتيازات. وبحلول أبريل 2018، سلمت كل من تركيا وماليزيا والمغرب وباكستان والأردن وبنجلاديش وإيران والمغرب قوائم الامتياز المحدثة الخاصة بكل منها.

وفي هذا الإطار، ناشدت دورة الكومسيك الوزارية الثالثة والثلاثين التي عُقدت في العام الماضي الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصادق بعد على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أي الاتفاقيات الإطارية، خطة التعريف التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية وقواعد المنشأ، للقيام بذلك في أقرب وقت ممكن ودعت الدول الأعضاء المشاركة المعنية

إلى إرسال قوائم الامتيازات المحدثة الخاصة بها إلى أمانة لجنة المفاوضات التجارية في أقرب وقت ممكن بهدف تفعيل نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي).

من ناحية أخرى، ولتنفيذ هذا النظام بنجاح، يجب على الدول الأعضاء اتخاذ بعض التدابير الداخلية مثل: طباعة وثائق شهادة المنشأ لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتسليم عينات من الأختام المطبوعة إلى أمانة سر لجنة المفاوضات التجارية، وإنجاز التدابير التشريعية والإدارية الداخلية اللازمة. وبعد استكمال التدابير المذكورة، سيعمل النظام بالكامل.

## 6. آلية الكومسيك لتمويل المشاريع

من خلال آلية الكومسيك لتمويل المشاريع، يوفر مكتب تنسيق الكومسيك منحا للمشاريع المنتقاة المقترحة من قبل مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي المعنية والدول الأعضاء التي سجلت بالفعل في مجموعة العمل المعنية بالتجارة.

في عام 2017، نفذت وزارة التجارة والصناعة في سورينام المشروع الذي يحمل عنوان: "تعزيز خدمات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورينام وغيانا بهدف زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية". في البداية، ركز صاحب المشروع على المقارنة بين بيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في غيانا وتركيا والبيئة الموجودة في سورينام. وسهلت هذه المقارنة عملية التعرف على احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورينام من حيث تطويرها، وبالتالي إثراء مواد التدريب من خلال الدروس المستفادة من الدول الشريكة.

بعد ذلك، أجرى خبير المشروع دراسة بشأن إنشاء محطه واحدة افتراضية استنادا إلى الاحتياجات المحددة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سورينام. وبعد شراء المعدات اللازمة، تم اختبار المحطة الواحدة الافتراضية في مجموعة مغلقة من الأشخاص وتم إجراء التعديلات/التصويبات ذات الصلة وفقا لذلك. وقد تم تدشين هذه الآلية الكترونية علنا طوال فترة المشروع، وجاري استخدامها حاليا بنشاط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سورينام.

وكنشاط أخير للمشروع، تم تنظيم فترة تدريبية على جزأين. ركز الجزء الأول على مراقبة الأعمال التجارية وكان موضوعه الرئيسي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية واستمر على مدى أربعة أيام. أما الجزء الثاني فركز على استخدام المحطة الواحدة الافتراضية وإدارتها واستمر ليوم واحد. وتم تصميم التدريب على أساس تدريب المدربين لتأهيل موظفي وحدة الدعم الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الوزارة لتدريب أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورينام لاحقا.

أما المشروع الثاني والأخير الذي تم تمويله عام 2017، فقد قام بتنفيذه المركز الإسلامي لتنمية التجارة. وكان الغرض من المشروع هو تبسيط الإجراءات التجارية وتيسيرها في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك من خلال تأسيس مرصد لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن الحواجز غير الجمركية، ليتم جمع شكاوى المصدرين في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والنظر في سبل ووسائل تعزيز التدفقات التجارية بين الدول الأعضاء. وأنشأ المشروع وحدة ويب منفصلة للدول الأعضاء للإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية، بناءً على ملاحظات الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. وتم تجميع هذه الملاحظات خلال الندوة التي نظمت كنشاط أخير في هذا للمشروع.

بالنسبة لفترة التنفيذ خلال عام 2018، تم اختيار أربعة مشاريع ليتم تمويلها في إطار آلية الكومسيك لتمويل المشاريع. المشروع الأول هو "دراسة الجدوى حول قابلية التشغيل البيئي لأنظمة النافذة الواحدة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي" والتي تقوم بتنفيذها وزارة التجارة الخارجية المغربية. سيعمل هذا المشروع على تسهيل أنظمة النافذة الواحدة في المغرب وتونس والكاميرون ليتواصلوا فيما بينهم

دون الاعتماد على طرف معيّن. وفي بداية البحث، سيتم إجراء دراسات استقصائية وسيتم توزيع استبيانات على مختلف الجهات الفاعلة في التجارة لوضع إطار محدّد للدراسة. وسيتم تنظيم زيارات دراسة إلى الدول المعنية بالمشروع التجريبي وسيتم الترتيب لها مسبقاً. ستساعد هذه الزيارات على عمل تشخيص لكل نافذة واحدة وبالتالي تحديد مستويات إمكانية التشغيل البيئي. سيتم في البداية تحليل مستويات التشغيل البيئي ومشاكله بناءً على دراسة حالة لسيناريوهات التشغيل البيئي بالإضافة إلى عمليات المحاكاة المقارنة. وبعد هذه الخطوات، سيتم نشر مشروع النهج المقترح وخطة التنفيذ حول كيفية العمل بالنسبة للتشغيل البيئي للنوافذ الواحدة في منظمة التعاون الإسلامي.

ستتولى الوزارة الاتحادية للصناعة والتجارة والاستثمار في نيجيريا تنفيذ المشروع الثاني الذي يحمل عنوان: "تعزيز التجارة البيئية من خلال تحسين إجراءات تسهيل التجارة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي". يتضمن هذا المشروع زيارة لدراسة إلى إندونيسيا، وورشة عمل من المتوقع أن تهدف إلى تطوير خطط محددة قابلة للقياس والتحقيق وموثوقة وموجهة نحو تحقيق أهداف محددة ووضع استراتيجيات لمجالات المواضيع المحددة التي تهدف إلى تعزيز التجارة البيئية بين نيجيريا ومنظمة التعاون الإسلامي. ستسبق زيارة الدراسة إلى إندونيسيا ورشة العمل لتوسيع المعرفة عن مجالات المواضيع المحددة وتكون بمثابة نظرة ثاقبة لإعداد خطة عمل لتعزيز التجارة البيئية في منظمة التعاون الإسلامي. تهدف ورشة العمل المقترحة حول تعزيز التجارة البيئية في منظمة التعاون الإسلامي إلى تشكيل وتفعيل أربع لجان فرعية ستعمل على وضع خطة العمل والاستراتيجيات لتعزيز التجارة البيئية في المنظمة. ستستمر ورشة العمل خمسة أيام وسيتم التحقق من صحة خطة العمل التي سيتم وضعها وفقاً لذلك في اليوم الأخير من ورشة العمل.

وستنفذ وزارة التجارة السودانية المشروع الثالث ضمن المشاريع التي سيتم تمويلها في إطار آلية الكومسيك لتمويل المشاريع في فترة التنفيذ خلال عام 2018.. يهدف المشروع الذي يحمل عنوان: "تعزيز القدرات المؤسسية لأنظمة النافذة الواحدة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" إلى تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين أصحاب المصلحة في المشروع بهدف دعم تطوير وتنفيذ أنظمة النافذة الواحدة الإلكترونية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. يتضمن المشروع برنامجاً تدريبياً بالتعاون مع أربع دول شريكة في المشروع وهي: الأردن والمغرب وتركيا وأوغندا بالإضافة إلى زيارة لدراسة إلى تركيا.

المشروع الأخير الذي سيتم تنفيذه خلال عام 2018 والذي يملكه معهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس، يحمل عنوان "مواعمة معايير الحلال الوطنية مع معايير الحلال الخاصة بمنظمة التعاون الإسلامي/ معهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس". يتمثل الغرض من هذا المشروع في تعزيز المعرفة باستخدام معايير الحلال الخاصة بمنظمة التعاون الإسلامي/ معهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس وتنفيذها، الأمر الذي من شأنه أن يساعد بدوره في استخدام تلك المعايير كمعايير وطنية ويساعد أيضاً في مواعمة معايير الحلال في كافة أرجاء منظمة التعاون الإسلامي. سوف يشتمل المشروع على تنظيم دورة تدريبية حول ما يلي: (1) تنفيذ واستخدام سلسلة معايير الثلاثة الخاصة بالأغذية الحلال المتبعة في منظمة التعاون الإسلامي/ معهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس للأغذية الحلال. (2) مدققي الأغذية الحلال لدى منظمة التعاون الإسلامي/ معهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس، (3) تدريب على التدقيق في الموقع. سيكتمل كل جزء من التدريب باختبار لتقييم المشارك وإصدار شهادة. وسيسبق التدريب استبيانات متابعة لتقييم أهلية المرشحين للتدريب وسيتبعه استبيانات متابعة بعد التدريب للتعرف على مدى استخدام المعرفة والمهارات المكتسبة وأثر الدورات التدريبية.

## الملحق 1

الدول الأعضاء التي وقعت/ صادقت على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (حتى أبريل 2018)

م.	الدول الأعضاء	الاتفاقية الإطارية		بريتاس		قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي		تسليم قوائم الامتيازات
		وقعت عليها	صادقت عليها	وقعت عليها	صادقت عليها	وقعت عليها	صادقت عليها	
1	البحرين	√	√	√	√	√	√	√
2	بنجلاديش	√	√	√	√	√	√	√
3	بنين	√	---	√	---	√	---	---
4	بوركينافاسو	√	---	√	---	√	---	---
5	الكاميرون	√	√	√	---	√	---	---
6	تشاد	√	---	---	---	---	---	---
7	جزر القمر	√	---	√	---	√	---	---
8	ساحل العاج	√	---	√	---	√	---	---
9	جيبوتي	√	√	√	---	√	---	---
10	مصر	√	√	√	---	---	---	---
11	الجابون	√	√	---	---	---	---	---
12	غامبيا	√	√	√	---	√	---	---
13	غينيا	√	√	√	---	√	---	---
14	غينيا بيساو	√	√	√	---	---	---	---
15	اندونيسيا	√	√	√	---	√	---	---
16	إيران	√	√	√	---	√	---	√
17	العراق	√	√	---	---	---	---	---
18	الأردن	√	√	√	---	√	---	√
19	الكويت	√	√	√	---	√	---	√

	---	---	---	---	√	√	لبنان	20
	---	---	---	---	√	√	ليبيا	21
√	√	√	√	√	√	√	ماليزيا	22
	---	---	---	---	√	√	المالديف	23
	---	√	---	√	---	√	موريتانيا	24
√	√	√	√	√	√	√	المغرب	25
	---	√	---	√	---	---	النيجر	26
	---	√	---	√	---	√	نيجيريا	27
√	√	√	√	√	√	√	سلطنة عُمان	28
√	√	√	√	√	√	√	باكستان	29
	√	√	√	√	√	√	فلسطين	30
√	√	√	√	√	√	√	قطر	31
√	√	√	√	√	√	√	المملكة العربية السعودية	32
	---	---	---	---	√	√	السنغال	33
	---	√	---	√	---	√	سيراليون	34
	√	√	√	√	√	√	الصومال	35
	---	√	---	√	---	√	السودان	36
*√	√	√	√	√	√	√	سوريا	37
	---	√	---	√	√	√	تونس	38
√	√	√	√	√	√	√	تركيا	39
√	√	√	√	√	√	√	الإمارات العربية المتحدة	40
	---	---	---	---	√	√	أوغندا	41
14	17	32	17	33	31	41		

\*قررت القمة الاستثنائية الرابعة لمنظمة التعاون الإسلامي تعليق عضوية الجمهورية العربية السورية.

-----

-----